وزارة التجارة والصناعة

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لمحافظة مطروح عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة مطروح جلسة ٢٠٠٥/١١/٣٠ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١/٥ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة مطروح عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢٢٩٥٠٠ ج (فقط مائتان وتسعة وعشرون ألفًا وخمسمائة جنيه لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٢٩٥٠٠ ج (فقط مائتان وتسعة وعشرون ألفًا وخمسمائة جنيه لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٠٠٦/١/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن